



enough

The project to end genocide and crimes against humanity

# السودان: من التعصب الديني الي تمكين الجماعات السلفية المتشددة في البلاد

بقلم د. سليمان بلدو  
ديسمبر 2017

## موجز تنفيذي

بررت كلٌ من إدارتي الرئيس أوباما والرئيس ترامب قرارهما برفع العقوبات الشاملة المفروضة على السودان، بشكل مؤقت في البداية، ثم رفعها نهائياً. بحدوث ب تطوُّرات في موقف الحكومة السودانية في مكافحة الإرهاب وفي ملفي الجهود الإنسانية وحقوق الإنسان إلا أن إمعان النظر في الأمر يكشف عن إشكالية كبيرة بشأن هذه الدعاوى، حيث تنطوي عليها بعض التبعات الكبرى التي ستؤثر على المرحلة المقبلة من الحوار والعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والسودان.

هذا ويرفع العقوبات الشاملة نهائياً أصبح من الضروري أن تتوجه الولايات المتحدة إلى المرحلة التالية من العلاقة مع السودان بشكل عاجل وقوي، مع التنويه على ضرورة تركيز هذه المرحلة على إيجاد عوامل نفوذ لدعم الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب فضلاً عن الكثير من الإصلاحات الجوهرية التي من شأنها تغيير طبيعة الدولة السودانية التي تتسم بالاستبداد ويسود فيها الفساد الحكومي، وكذلك حفظ حقوق المسيحيين والأقليات المسلمة المذهبية والشعب السوداني المتضرر من الحرب وغير ذلك من الفئات التي تعرضت للغبين بفعل هذا لنظام لقرابة 30 عاماً.

إن سجل الخرطوم يثير الكثير من التساؤلات بالغة الأهمية بشأن دورها كشريك في مكافحة الإرهاب ودوافعها الحقيقية. ومن ثم يتعين على صانعي السياسات الأمريكية القائمين على تحديد معالم المرحلة المقبلة من التعاون مع السودان تحري الحصول على إجابات لهذه التساؤلات أثناء النقاشات المتوقعة مع الجانب السوداني حول العقوبات المتبقية والتي سيمثل رفعها تحولا بارزا في العلاقات الثنائية اذ سيترتب علي ذلك

إنهاء تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب وإسقاط الديون السودانية التي تضاعفت وصولاً لما يقدر بمبلغ 50 مليار دولار أمريكي.<sup>1</sup>

لقد مارس النظام السوداني المتعصب الاضطهاد الديني منذ زمن بعيد، ويستمر هذا الاضطهاد حتى الوقت الراهن بالرغم من سعيه لتطبيع الروابط مع الولايات المتحدة وبقية دول العالم. بالإضافة لذلك ارتبط النظام بعلاقات طويلة مع الجماعات المتطرفة النشطة، وهي الأسباب التي تشير إلى احتمالية أن تكون السودان شريكاً غير موثوقاً به في مسألة القضاء على التطرف الديني الذي يكتسب زخماً في المنطقة علماً بأن القضاء على هذا التطرف هو جوهر مكافحة الإرهاب الدولي. واستناداً إلى هذا، ينبغي تركيز المرحلة المقبلة من الجهود السياسية على إجراء المزيد من التغييرات الهيكلية في السودان للتعامل مع تلك المشكلات الأساسية التي لازالت تمثل نقاطاً جوهرية بالنسبة للنظام السوداني: العلاقات مع المتطرفين وممارسة التمييز الحاد ضد الأقليات الدينية.

يرتبط النظام السوداني الحالي بعلاقات طويلة موثقة مع الجماعات الدينية المتطرفة النشطة في السودان، بعض هذه الجماعات تدعو إلى الجهاد وتدافع عن جماعات مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية بل وتهدد الشعوب والمصالح الغربية، بالإضافة إلى/أو مشاركة النظام بشكل دوري في ارتكاب أعمالاً تتسم بالاضطهاد الديني في السودان أو التحريض عليها. كما ترتبط بعض هذه الجماعات ببعض الهجمات المحلية على جماعات دينية بعينها (والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المسيحيين والجماعات المسلمة الصوفية ورجال الدين الإسلامي المعتدلين)، والحقوقيين والمفكرين. يذكر أن الخطوط تهدف من مثل هذه العلاقات مع المتطرفين إلى زيادة الدعم السياسي المحلي والعالمي لدورها القيادي في السودان فضلاً عن إبداء دعمها للجهاد أمام المتطرفين العالميين. وتحافظ الحكومة السودانية كذلك على هذه الروابط لتشارك بدور في جمع المعلومات الاستخباراتية لأجهزة الاستخبارات الغربية وذلك من خلال اختراق الجماعات المتطرفة للحصول على المعلومات على الرغم من حقيقة أن هذه الجماعات تستغل في المقابل المساحة التي تمنحها إياها الحكومة السودانية في تهديد المصالح الغربية. وعلاوة على جميع ما سبق، يعتمد النظام في الخطوط إلى توطيد الروابط مع الجماعات السلفية (يقصد بها الجماعات التي تتقيد بتأويل بالغ التزمّت للدين الإسلامي) والجماعات السلفية الجهادية (جماعات شديدة التزمّت تدعم مبدأ الحرب المقدسة ضد المسلمين وغير المسلمين الذين تعتبرهم تهديداً لتأويلهم للدين الإسلامي) بهدف حماية فرضها لقانون الشريعة في السودان وكذلك تهديد وقمع المختلفين عنهم في المعتقدات (يشمل ذلك المسيحيين والعديد من الفئات الأخرى) الذين يسعون إلى الحصول على المزيد من الحقوق والحرية في السودان.

على الصعيد التاريخي، ارتبط النظام في السودان بعلاقات مع جهات إرهابية عالمية مثل القاعدة وحماس اللتين تدعمان مبدأ الجهاد وذلك في تسعينات القرن الماضي (انظر الملحق 1). أما في الوقت الراهن، فإن النظام يتعامل بتسامح مع الجماعات الإسلامية ورجال الدين المتشددين ويسمح لهم بنشر الأفكار والأيديولوجيات الفتاكة ومنها الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية الدولية. علماً بأن بعض الجماعات المتطرفة التي يسمح لها النظام بالعمل بحرية في السودان متورطة بالفعل في تجنيد مؤيديها في السودان لصالح الجماعات الإرهابية الدولية مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام (نشطة في العديد من الدول في غرب ووسط أفريقيا) بالإضافة إلى جماعة الشباب الصومالية. هذا وبالنظر لهذه العوامل وإلى مستقبل العلاقات الثنائية مع السودان فإنه يتعين على المتحاورين مع النظام السوداني من ممثلي القوي الإقليمية والدولية والقادة في الولايات المتحدة النظر إلى النزعة المتطرفة للنظام السوداني وتاريخه الممتد من القتل العشوائي والتشريد الإجباري لمواطنيه والانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية والحريات الدينية في حق الشعب السوداني.<sup>2</sup>

يجب أن يهدف التعاون الأمريكي والدولي مع الخرطوم إلى معالجة نظام السرقة الحكومية القمعي<sup>3</sup> الذي يتبعه النظام لإدارة دولة ميليشية<sup>4</sup> تضطهد الجماعات الدينية والحقوقيين وترتك انتهاكات بالغة وعنيفة. وحيث أن النظام السوداني قد يقدم على إجراء بعض التعديلات البسيطة مع الحفاظ على أهدافه الاستراتيجية العامة فإنه يتحتم على المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة استخدام عوامل ضغط وتحفيز مستمرة للتشجيع على إجراء إصلاحات جوهرية في السودان من شأنها أن تعود بالنفع على كافة أطراف الشعب السوداني والتوافق مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.<sup>5</sup> ومن بين هذه الإصلاحات الجوهرية اللازمة في السودان ضمان حماية الحريات وتكافؤ حقوق جميع المواطنين السودانيين، ويشمل ذلك الحريات الدينية، بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة مع الجماعات المسلحة وتقاسم أوسع نطاقاً للسلطة. إلا أن أهم هذه الإصلاحات يتمثل في ردع السودان للجماعات التي تدافع علانية عن الجماعات المتطرفة العنيفة بل وتنشط في تجنيد الأفراد لها مثل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة والجماعات التابعة لهما في وسط أفريقيا والدول الأفريقية في جنوب الصحراء الكبرى.

إن سجل الحكومة السودانية الحافل بالهجوم والمعارضة والعوائق وضعف الاستجابة لمثل هذه المتطلبات يشير إلى أن التغييرات ربما تكون ضئيلة للغاية إذا لم تتوفر الضغوط والمحفزات المالية الجادة والدائمة التي يمكن أن يستخدمها صانعو السياسات في الولايات المتحدة وشركاؤهم الدوليون بشكل فعال للغاية إذا أحسنوا التنسيق مع بعضهم البعض.

يجب أن تركز الضغوط الدائمة على المسؤولين الحكوميين البارزين والشبكات التابعة لهم التي تقوض جهود السلام وحقوق الإنسان، كما أن هذه الضغوط يجب أن تستثني عموم الشعب السوداني. يتعين أن تتضمن الضغوط المالية فرض عقوبات على الشبكات (أي تجميد الأصول وغيرها من الإجراءات التي تستهدف الشبكات التي تتألف من العديد من الأفراد والكيانات مع بعضها البعض أكثر من الأشخاص المنفردين وذلك لتحقيق أعظم قدر من الفعالية) بناءً على نتائج التحريات المالية ومنها المعلومات التي تحققت منها منظمة " سنترى"<sup>6</sup> هذا ويجب أن تكون مثل هذه العقوبات على الشبكات مصحوبة بإجراءات لمكافحة غسيل الأموال مثل الإرشادات التي تصدرها وحدات الاستخبارات المالية الدولية لحث المؤسسات المالية على المشاركة في إحكام الرقابة والتحذير بشأن أي أنشطة غسيل أموال محتملة أو غيرها من الأنشطة الخطرة لا سيما تلك التي يقوم بها الأفراد السودانيون المصنفون كمصادر للأخطار السياسية الذين ربما يلجأون إلى استخدام الأنظمة المالية الأمريكية أو الدولية لنقل أو إخفاء إيرادات الفساد. إن مثل هذه الأنواع من إجراءات مكافحة غسيل الأموال قد تساعد المؤسسات المصرفية في الامتثال للالتزامات العناية الواجبة والحصول على المعلومات الضرورية لتمكين جهات إنفاذ القانون من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التدفقات المالية غير الشرعية وإبعاد الجهات السيئة عن النظام المالي العالمي بالإضافة إلى دعم نزاهة النظام المالي ذاته. يتعين ربط عوامل تحفيز الحكومة السودانية، مثل إنهاء تصنيفها كدولة راعية للإرهاب<sup>7</sup> ودعم إسقاط الديون السودانية، بتنفيذ الإصلاحات الجوهرية اللازمة.

إن الهدف الأكبر الذي يسعى إليه النظام في الخرطوم هو إلغاء تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب الدولي ومن ثم يجب ربط هذه المسألة بشكل مباشر بحدوث تغييرات حقيقية وقابلة للقياس على أرض الواقع ومنها إبرام اتفاقية سلام شامل في دارفور من شأنها إعادة ملايين النازحين قسراً إلى مناطقهم الأصلية. هذا وقد تتضمن الإصلاحات الفعلية الأخرى التي يمكن أن يقوم بها النظام في السودان ما يلي:

- إصلاح القوانين التي تتضمن تمييزاً ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية؛

- ضمان كفالة الأحكام الدستورية حقوقاً متساويةً لكافة المواطنين، بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية أو خلفياتهم الإقليمية أو العرقية، مع مراعاة هذه الأحكام في الواقع؛
- الحفاظ على حقوق حرية التعبير وحرية تأسيس الجمعيات والتجمعات، يشمل ذلك على وجه الخصوص حرية الحقوقيين المدافعين عن الحقوق الأساسية؛
- مكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة ومنها الجماعات السلفية الجهادية التي تهدد وتعزل بل وتهاجم الأفراد الذين يدافعون عن حرية الدين والاعتقاد.

## الهوامش

- <sup>1</sup>The World Bank, "Sudan Overview," available at <http://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview> (last accessed November 2017).  
تقرير البنك الدولي تحت عنوان "نظرة عامة على السودان/"Sudan Overview، المتاح على (<http://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview>) تم الوصول إليه آخر مرة في 2017).
- <sup>2</sup> John Prendergast and Ian Schwab, "The Sudan Sanctions Must Stay: The continued persecution of Christians in Darfur should be a serious red flag to the Trump administration," U.S. News & World Report op ed, October 2, 2017, available at <https://www.usnews.com/opinion/world-report/articles/2017-10-02/the-trump-administration-shouldnt-lift-the-sanctions-on-sudan>.  
جون برينديرجست وإيلن شويب، "يجب استمرار فرض العقوبات على السودان: ينبغي أن يمثل استمرار الاضطهاد الديني للمسيحيين في دارفور إشارة تحذير لإدارة ترامب"، يو اس نيوز أند ورلد ريبورت، 2 أكتوبر 2017، متاح على الرابط <https://www.usnews.com/opinion/world-report/articles/2017-10-02/the-trump-administration-shouldnt-lift-the-sanctions-on-sudan>.
- <sup>3</sup> Ken Menkhaus and John Prendergast, "Defining Violent Kleptocracy in East and Central Africa," Enough Said blog, October 20, 2016, available at <https://enoughproject.org/blog/defining-violent-kleptocracy-east-and-central-africa>.  
كين منكهاوس وجون برينديرجست، "تعريف السرقة الحكومية الصارخة في شرق ووسط أفريقيا"، مدونة منظمة كفاية، 20 أكتوبر 2016، متاح على <https://enoughproject.org/blog/defining-violent-kleptocracy-east-and-central-africa>.
- <sup>4</sup> The Enough Project, "Sudan's Deep State: How Insiders Violently Privatized Sudan's Wealth, and How to Respond" (Washington: April 2017), available at [https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState\\_Final\\_Enough.pdf](https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState_Final_Enough.pdf).  
مشروع كفاية، "الدولة العميقة في السودان: كيف استولت الجهات الداخلية على ثروات السودان وكيفية الرد"، واشنطن: أبريل 2017) متاح على [https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState\\_Final\\_Enough.pdf](https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState_Final_Enough.pdf).
- <sup>5</sup> The Enough Project, "U.S.-Sudan Relations: Enough Project's Statement on Making the Next Step Count," Press release, August 28, 2017, available at <https://enoughproject.org/press-releases/u-s-sudan-relations-enough-projects-statement-making-next-step-count-the-missing-track>.  
بيان مشروع كفاية حول كيفية الاستفادة من الخطوة التالية"، بيان صحفي، 28 أغسطس 2017، متاح على <https://enoughproject.org/press-releases/u-s-sudan-relations-enough-projects-statement-making-next-step-count>.
- The Enough Project, "The Missing Track: The case for a new policy framework between the United States and Sudan" (Washington: June 2017), available at <https://enoughproject.org/policy-briefs/the-missing-track>.  
مشروع كفاية، "المسار المفقود: حالة إطار عمل لسياسة جديدة بين الولايات المتحدة والسودان" (واشنطن: يونيو 2017)، متاح على <https://enoughproject.org/policy-briefs/the-missing-track>.
- <sup>6</sup> "ذا سنترى" هي مبادرة استقصائية تابعة لمشروع كفاية و"نوت أون أور وتش". للمزيد من المعلومات، تفضل بالاطلاع على "ذا سنترى" "حول ذا سنترى"، والمتاح على <https://thesentry.org/about/> (آخر وصول نوفمبر 2017).
- <sup>7</sup> See, U.S. Department of State, Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, "Chapter 3: State Sponsors of Terrorism," found in "Country Reports on Terrorism 2016," available at <https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2016/272235.htm> (last accessed November 2017).  
انظر، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف، "الفصل 3: الدول الراعية للإرهاب"، متواجد في "تقارير الدول بشأن الإرهاب 2016"، متاح على (<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2016/272235.htm>) آخر وصول 2017).